



الأمن والإدارة الإلكترونية في العراق
رؤية إستراتيجية لإدارة عملية تصويت انتخابية مفترضة
بحث مقدم من قبل
الأستاذ المساعد الدكتور خضر عباس عطوان
جامعة النهرين/كلية العلوم السياسية
المدرس المساعد حمد جاسم محمد
جامعة كربلاء /كلية القانون

الخلاصة:-

لم يعد العالم كرة مغلقة ، ونحن في الألفية الثالثة ، بل أصبحت العولمة والانفتاح من مميزات هذا العالم ، وأصبح الفرد والمجتمع على اطلاع ودراية على التجارب الحضارية، وان تجاربه لا تخضع لخيارات النجاح والفشل، بل إن الحسابات هي وحدها الكفيلة بالديمومة. والقرار لا يخضع لمنطق الاجتهاد الشخصي، إنما هو نتيجة محسوبة في سلبياتها وإيجابياتها. ومصالح الدولة، والتي حددت على ضوء مصالح الحكومات هي التي تحدد أخلاقية أو لا أخلاقية تلك السلبيات أو الايجابيات. فتجربة زرادشت انتهت إلى أن العدالة أهم من السلام. وتجربة الولايات المتحدة انتهت إلى أن الحكومة هي إدارة، وتجربة اليابان انتهت إلى إنها إدارة جماعية، بمعنى ان التجربة الحضارية للنماذج السابقة، توضح قيمة الإدارة الجماعية العادلة، ليس بمعنى حكم الكل لصالح الكل، فهذا مستحيل، إنما إشراك الكل، أو عدم الدفع بالبعض اضطرارا إلى إعادة تعرف مواطنه بدلالات غير سليمة، عند انتفاء المساواة السياسية في الحقوق والواجبات في تعاملات أجهزة الحكومة أو الحكومة ذاتها مع المواطنين.

Abstract:-

Become the individual and the community informed and aware of the cultural experiences, and it does not have to try out his options under the vain possibility of success and failure, but the accounts are the only means of permanence. And resolution, culturally, is not subject to the logic of discretion, but is the result calculated in the negatives and positives. And the interests of the state, which is identified as the light of the interests of governments are determined by the moral or immoral those negatives or positives. The experience of the United States concluded that the government is the management, and the experience of Japan is an administration that ended in a mass, and the experience of Zoroaster concluded that the most important justice of the peace. The sense that the experience of civilization of the models earlier, show the value of collective management of the fair, not in the sense the rule of all to the benefit of all, this is impossible, but involve all, or the failure to pay interconnected compelled to re-defines citizenship significance is sound, when the absence of political equality in rights and obligations in the dealings of devices government or the government itself with the citizens.



المقدمة:-

قد يتبادر إلى الذهن عدة أسئلة:

- ما هي مشكلة العراق، هل هي في الإمكانيات؟ أم في استثمار الإمكانيات المتاحة؟ أم هي في أطراف المعادلة العراقية؟ أم هي في البيئة العراقية الداخلية والخارجية؟

وعلى فرض سلبية القسم الأعظم من المتغيرات أعلاه، جرى التساؤل كيف بالإمكان تحييد تأثيرها في زمن يفترض بمؤسسات الدولة ان تؤدي وظائف إدارية وخدمية وأمنية محددة، وبالحكومة ان تؤدي برنامجا سياسيا معيناً، والإمكانيات والبيئة وأطرافها كلها محددة بوضوح؛ نسبياً؟ وهكذا تولدت فكرة الربط بين خمسة متغيرات:

١-الدولة: كيان يتمتع بالثبات نسبياً لقرون، سواء ضاقت مساحتها أو قلت، وسواء تغير سكونتها أم بقوا، وما يعطيها سمتها هو النظام السياسي.

٢-النظام السياسي: وله استمرارية نسبية، بمعنى ان الفلسفة السياسية والاقتصادية التي تسود في دولة ما.

٣-الحكومة: وهي تشكيلة سياسية متغيرة بشكل دوري، وهي تتبع النظام السياسي في تلونه وطريقة أدائه السياسية

٤-المجتمع: وله طباع وأمزجة وسلوكيات، وهو الذي يحدد طبيعة وشكل النظام السياسي، إن كان فاعلاً.

٥-الفرد: وهو الأصل في كل ما سبق، لكن ميزته انه دائم التطور والتغيير.

المتغيرات الأنفة الذكر، قد بدأت تتغير بسرعة بفعل العامل التكنولوجي، وأصبح الفرد والمجتمع على اطلاع ودراية على التجارب الحضارية، وليس به أن يجرب خياراته تحت طائل إمكانية النجاح والفشل، بل إن الحسابات هي وحدها الكفيلة بالديمومة. والقرار، حضارياً، لا يخضع لمنطق التقدير الشخصي، إنما هو نتيجة محسوبة في سلبياتها وإيجابياتها. ومصالح الدولة، والتي حددت على ضوء مصالح الحكومات هي التي تحدد أخلاقية أو لا أخلاقية تلك السلبيات أو الإيجابيات. فتجربة الولايات المتحدة انتهت إلى أن الحكومة هي إدارة، وتجربة اليابان انتهت إلى إنها إدارة جماعية، وتجربة زرادشت انتهت إلى أن العدالة أهم من السلام. بمعنى ان التجربة الحضارية للنماذج السابقة، توضح قيمة الإدارة الجماعية العادلة، ليس بمعنى حكم الكل لصالح الكل، فهذا مستحيل، إنما إشراك الكل، أو عدم الدفع بالبعض اضطراباً إلى إعادة تعرف مواطنه بدلالات غير سليمة، عند انتفاء المساواة السياسية في الحقوق والواجبات في تعاملات أجهزة الحكومة أو الحكومة ذاتها مع المواطنين.

أهمية البحث :

لكل موضوع مطروح للنقاش أهمية من البحث فيه، وأهمية البحث أعلاه هو للنهوض بالواقع الإداري العراقي، خاصة ونحن في الألفية الثالثة، والوصول إلى مصاف الدول المتقدمة في هذا المجال، ومحاولة طرح الأساليب والطرق للأرقاء بالإدارة، وتقليل التكاليف، وبناء مواطن يمكنه من مواكبة عصر التطور التكنولوجي.

مشكلة البحث:

ويمكن صياغة المشكلة التي يتناولها البحث بصيغة سؤال مفاده:

هل يمكن التحول من النمط العبثي لنشر الأفراد لإدارة مسألة إدارية ما، أو حتى سياسية إلى نمط يحقق الغاية نفسها، لكن بوسائل توفر كم هائل من الوقت والجهد والمال؟

وفي إطار هذه المشكلة البحثية، نتساءل:

هل في القرن ٢١ يفترض أن تتعطل المؤسسات عن تقديم خدماتها؟

هل يمكن في القرن ٢١ اعتماد أسلوب غير سليم في إدارة أي مسألة سياسية كانت أو اقتصادية أو اجتماعية؟

هنا سوف لن يتم التطرق إلى إشكالية الأمن، فهو من اختصاص مؤسسات محددة، إنما نتعامل كأكاديميين مع فكرة تقديم استشارة للمؤسسات الحكومية في كيفية زيادة نسب المشاركة للمواطنين في إدارة النظام السياسي الذي وقع عليه الاختيار عام ٢٠٠٥.



والإجابة عن هذا التساؤل مهمة، فما الذي يدعو الفرد/ المنطقة س، أو الفرد/ المنطقة ص،... إلى عدم المشاركة السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية في نشاط ما؟ وهل عدم توافر أسباب المشاركة مدعاة إلى الشعور بالإحباط ومن ثم يدفع إلى التذمر، ومن ثم إلى احتمالات الإخلال بالأمن واردة إذا كان الشعور جمعي؟

أهداف البحث:

جرى التركيز في هذا البحث على تحقيق الغايات الآتية:

- ١- ضرورة العمل بالفكرة اللامركزية أو تفعيل النظام الفدرالي، حتى تعطى لكل منطقة خصوصيتها.
- ٢- ضرورة تفعيل العمل بفكرة العمل الإلكتروني، وتقليل اللجوء إلى استخدام الأفراد والورق.
- ٣- ضرورة انجاز بطاقة شخصية وطنية الكترونية موحدة لكل فرد عراقي، تحمل بصمته اليد والعين، لتسهيل التعرف عليه.
- ٤- ضرورة تحول العراق نحو نظام التصويت الإلكتروني.

فرضية البحث:

يتعامل البحث مع فرضية: إن الواقع بات يفرض ارتفاع في تكلفة انجاز المعاملات الإدارية للمواطنين العراقيين في دوائر الدولة كافة، وحل هذه المشكلة يكمن في التحول صوب الإدارة الإلكترونية.

منهجية البحث :

تم اختيار المنهج الوصفي في تحليل معطيات البحث والوصول إلى نتائجه ، عبر الانتقال من الواقع العراقي بشكل رؤى وأجزاء متعددة وصولاً إلى بناء رؤية كلية لما يمكن فعله من أجل بناء إدارة الكترونية يمكن الاعتماد بها في بناء الإدارة وإجراء الانتخابات في العراق .

هيكلية البحث:

- وبقصد التعامل مع مشكلة البحث وفرضيته، فقد تم تقسيم البحث على المحاور الأربعة الآتية:
- المحور الأول: وتناولنا فيه واقع الإدارة في العراق.
 - المحور الثاني: كان بعنوان الإدارة الإلكترونية.
 - المحور الثالث: بحثنا في ضرورات تطبيق النظام الرقمي-الإلكتروني.
 - المحور الرابع: خيار التصويت الإلكتروني في العراق.

المطلب الأول: واقع الإدارة في العراق

لم تشهد الإدارة في العراق محاولة جديّة، وشاملة لتحسينها، فالمؤسسات تنشأ في غياب مخطط عام للإدارة وللغايات والوظائف، مما أوصل الإدارة إلى واقع سيء يتصف بالآتي: (١)

- تدني مستوى الخدمات.
 - عدم الالتزام بالقانون.
 - انتشار الفساد والرشا والمحسوبية.
 - اعتماد التنفيذ الاعتباطي للمعاملات.
 - التماذي في تعقيد الإجراءات وبالتالي تأخر في انجاز المعاملات .
 - المحسوبية الإدارية.
 - إضافة إلى تدخل بعض السياسيين في الشؤون الإدارية.
- أما الأسباب التي أدت إلى هذه النتائج السلبية في الإدارة فهي من وجهة نظر أكاديمية متعددة ومتنوعة ومنها:



أولاً: طبيعة النظام السياسي: فهو العنصر الأهم في استمرار تردي وضع الإدارة. فالمعروف أن أي نظام سياسي هو حصيلة الآتي: نظام اجتماعي^(٢)، نظام اقتصادي^(٣)، نظام حكم سياسي^(٤)، نظام امني^(٥)، نظام إداري^(٦). وفي العراق لا زالت الحدود بين هذه الأنظمة متداخلة، مما سبب تداخل بين السياسات التي يفترض أن يضعها نظام الحكم وبين الإدارة التي هي جهة تنفيذية روتينية (الافتراض إنها غير مسييسة). فجرى إدخال نظام الإدارة في اللعبة السياسية والحزبية مما أدى إلى انتشار المحسوبية والفساد والفوضى، وإهمال مبدأ الكفاءة في التعيين وفي الثواب والعقاب^(٧).

ثانياً: عدم كفاءة الموظفين: حيث يلاحظ: ضياع التخصص، والتعيين خارج دائرة الحاجة الفعلية لأسباب عديدة، وغياب للعلاقة بين الحاجة (الدرجة ونوع العمل) والشهادة والراتب... مما تسبب بوجود: بطالة مقنعة، وعدم إدراك روح وجوهر الوظيفة، الاعتباطية في توزيع الخدمات، وانجاز المعاملات، عدم التقيد بالقوانين، وعدم احترام المواطن أو وقته أو حقه على مؤسسات الدولة؛ لان الموظف ذاته قاصر عن فهم دوره وواجباته^(٨).

ثالثاً: البيروقراطية الشديدة: أن التمسك الشديد بالنصوص القانونية في الإدارة جعل روح القيادة الإدارية مفقودة، حتى أصبح التمسك بالنصوص أمراً معيباً، وقضي على الهدف الذي انشأ من أجله القانون (تسهيل استفادة المواطنين من الخدمات والموارد التي تتيحها أو تتوافر عليها الدولة أو مؤسساتها). وفي أحيان يغيب القانون ويسود الارتجال، مما يسبب تناقضات في أحيان عدة بطريقة يرفضها العقل^(٩).

رابعاً: انعدام المساءلة: فأنظمة وإجراءات المساءلة والرقابة جرى تغييبها سياسياً، وإدارياً رغم وجود هيئات رقابية عدة (ديوان الرقابة المالية، دائرة المفتش العام، لجنة النزاهة...)، وكلها لم تتوصل إلى ضبط المخالفات والحد من سوء الإدارة في مجال: التعيين، تكافؤ الفرص، توزيع الخدمات والموارد، سوء استخدام السلطات، وعدم احترام المال العام^(١٠).

خامساً: تدني مستوى الدخل: الملاحظ، أن الحد الأدنى للدخل لم تراعي ضمان الحد الأدنى من الحياة الكريمة^(١١)، وان الزيادة على سلم الرواتب تخضع للمزايدات السياسية، وليس لمنطق الزيادة بمعدل يساوي معدل التضخم السنوي حتى تبقى القدرة الشرائية للدخل محافظة على جوهرها. وهذا ما دفع العديد من الموظفين، وخصوصاً في الدوائر الخدمية (وفي عدد من الدوائر الأخرى) لقبول الرشا مقابل تيسير المعاملات وتسهيل انجازها.

وتكاد تكون المشكلات أعلاه مشكلات عامة تصيب كافة المؤسسات العراقية. فإذا ما راجع احدنا إحدى المؤسسات ستبدأ معاناته. وواحدة من المعضلات هي طريقة إدارة الشؤون العامة، إذ يبدو أن الأمية تفرض ذاتها في طريقة تسيير الأعمال وعدم إدراك فكرة البدائل، التي باتت الحضارة الإنسانية تساعد في سبيل تعميمها كمنجزات لثورة التسارع في الاتصال وتبادل المعلومات في العصر الرقمي والخدمي والمعلوماتي^(١٢). وللدخول في صلب الموضوع، ولن نبدأ بسؤال عن جدوى وإمكانية اللجوء إلى التعامل الإلكتروني، فهذا ضرورة باتت تتطلبها الحياة المعاصرة، ونبتدئه بسؤالين، هنا:

السؤال الأول: ما هي حظوظ نجاح مشروع التعامل الإلكتروني في العراق؟ وما هي إمكانية نشر الوعي بالبطاقة الشخصية الإلكترونية؟ وهل تصلح أن تكون بديلاً عن إجمالي الوثائق التعريفية للمواطن في العراق المعمول بها حالياً (هوية الأحوال الشخصية، شهادة الجنسية، هويات الموظفين والطلاب والمنظمات المهنية، وبطاقة السكن...)?

السؤال الثاني: ما هي حظوظ نجاح مشروع التعامل الإلكتروني بين المواطن والحكومة والدولة في العراق؟ وكيف يتوقع أن يستجيب المواطن لهذه الفكرة؟

لقد دخل العالم الثورة الإلكترونية والرقمية في التعاملات في مجالات عدة، منها التعامل المالي الذي يتيح نقل أموال بلمسة أزرار محددة، وعبر بطاقات الإلكترونية، بل ودخل نطاق التصويت الإلكتروني، ودخلت بعض الدول نطاق المعلومات التفصيلية الإلكترونية عن أوسع مجموعات بشرية، وحتى في إطار معلومات أولية، قد تقيد في بيان حالات لاحقة أو إعطاء أفكار أولية عن البشر الذي يجري التعامل معه، بل ودخلت أوروبا في عصر



البصمة للعين واليد وللحامض النووي للشخص وتوثيقه الكترونياً^(١٣). وعند مراجعة لبعض مواقع المؤسسات الحكومية العراقية يمكن ملاحظة الآتي:

١- إنها مواقع غير تفاعلية حيث حركة الاتصال ذات اتجاه واحد من الموقع إلى المتلقي (المواطن)، وهذا يعكس ضعف النضج الوظيفي- المهني لدى القائمين على تلك المؤسسات بشكل عام. ولمضمون وظيفة الموظف بشكل خاص، كون الوظيفة تكليف ومسؤولية وخدمة، وليست تشريف وسلطة وامتيازات.

٢- إنها مواقع راكدة نادراً ما تتعرض للتحديث، وأسبابها إساءة تفسير البيروقراطية، التي غالباً ما تعتبر إنشاء الموقع الإلكتروني هو الغاية وليس باعتباره وسيلة لتقليص سبل وعراقيل وتقليص (الوقت، الجهد، المال) أمام المواطن للاتصال بخدمته.

٣- ضعف التنظيم إذ تحوي المواقع غالباً معلومات ليس للمواطن (محدود المستوى التعليمي) ثقافة أو حتى حاجة بأغلبيتها. وأسباب ذلك إغفال أهمية الوقت لدى المواطن في البحث عن المعلومات. وأحياناً، تكون المواقع استعراضية بخيلة، تضم تقنيات عالية من صور ومقاطع فيديو، وهي ليست ذات قيمة عملية. وقد لا تعطي شيئاً للمستخدم، بمعنى أن يخرج منه صفر اليبدين.

الواقع، أن حدوث تحول في ثنايا ما تقدم، يتطلب احتكاك مع الشيء الذي أتلّمسه وهو وجود ثنائية لا زالت شائكة في ثنايا التفكير العراقي الشعبي والرسمي، وهي: اعتماد التقنيات مقابل تغيير العقلية. إذ لا زال المؤشر يدل على وجود صراع وعدم تعايش بين الاثنين. وأسباب ذلك عدة، لعل البارز منها الآتي^(١٤):

١- سيادة الأمية والجهل بين الجماهير، ووجود بعض المعوقات في حياة المواطن، وهو أساس الدولة، وهو ما يعيق من أن يفتح المواطن على مطالب أكبر. فهل بالفعل هناك حاجة إلى حمل أربعة أو خمسة هويات تعريفية لأثبت ذاتي وعراقيتي؟^(١٥).

٢- توليد شك من قبل المواطن في كون النظم السياسية المتعاقبة في العراق قد عملت على مصلحته، أو أن هناك تأكيد على عراقيته، واحترامها. مما ولد رد فعل سلبي مفاده: اعتبار الدولة نكرة وممتلكتها عرضة للاستباحة والنهب كلما تهيأت الفرصة لذلك، كذلك رفض النخب الحاكمة في بعض الأحيان لفكرة المساءلة الشعبية، وغياب واضح لمعنى الحكومة، إذ إنها بقيت تحمل أفكار السلطة والتشريف والواجبات على المواطنين، ولا زالت ترفض أفكار التكليف والمسؤولية وحقوق المواطن.

٣- هناك ضعف في درجة التفاعل من جانب المواطن مع الدولة. وهنا سيكون لزاماً على الأنظمة السياسية التي تتعاقب على الحكم في العراق توليد ثقافة جديدة للمجتمع العراقي أساسها متمحور على كيفية نقل المواطن من الثقافة السلبية في التعامل مع مصلحة الدولة العراقية، إلى فضاء إتاحة الدولة ثقافة مساءلة الأنظمة السياسية، وانتهاء نبرة الغربة عنه. وبالتالي الاتجاه كخطوة لاحقة، التي نرجو أن تكون قصيرة، نحو ثقافة التفاعل بين المواطن والدولة، وثقافة الاعتزاز بالهوية العراقية.

وبعيداً عن المظهرية السطحية التي تتميز بها الشخصية العراقية، والتي كانت ولا زالت سبب فشل الدولة والنظام والمجتمع والفرد في آن، سيكون على الدولة بناء فضاء شبكي (قاعدة الكترونية واسعة) بوصفه وسيلة التحول نحو العصر الإلكتروني الخدمي. وبدون ذلك سيجد المواطن نفسه في عصر الجيل الرابع من الاتصالات الرقمية (C4) في حين أن مؤسساته لا زالت تبحث وتدقق بوسائل تقليدية عن تعريف لهوية المواطن بموازات مالية المتراكم منها يتقل كاهل الموازنة العراقية، ويتقل موازنة الأسرة والفرد العراقيين، ومن الأجدى الاستفادة من الموارد المتاحة، وهي محدودة، في ميادين إنفاق أخرى: الصحة، والتعليم، والضمان الاجتماعي.. بما يعطي مكانة حضارية للدولة والحكومة والمجتمع والفرد في العراق بين الحضارات الأخرى.



المطلب الثاني: الإدارة الالكترونية

قد يذهب البعض في أذهانهم إلى أن أصل الدعوة التي نتقدم بها هو إنشاء حكومة الكترونية ، نقول أن هذه الفكرة مطروحة في ذهننا ، والاهتمام لدينا هو كيف نستغل الموارد (الوقت ، والجهد، والمال) في علاقة المواطن بمؤسسات الدولة المختلفة، وبحيث اجعل العلاقة بينهما قائمة على ركائز أقوى وأوثق نجعل من خلالها اعتقادات المواطن بفكرة عراقيته واحترام الدولة أوثق؛ وهذا هو الأساس الأول للأمن في أي بلد. فللمؤسسات وظائف أنشئت من أجلها، وجعلها قائمة على فكرة الخدمة التي تقدم للمواطن، ومحور هذه الخدمة هو كيفية إدارة المعلومات وكيفية إدارة الخدمات.

وإذا كان عمل أي حكومة هو سياسي- إداري، فإننا نركز على المسائل الإدارية وليس على البرامج السياسية. كما إن المواطن غالبا ليس له اتصال مع شخوص الحكومة (المحددة بدلالة من له صفة سياسية، وهم أشخاص محددين بدءا من الوزراء ومرورا بالمستشارين وانتهاءا بالقيادات السياسية للحكومة وللجمهورية). إنما له اتصال مع المهنيين والفنيين في مؤسسات الدولة (العمل الإداري).

عموما، اقصد بالإدارة الالكترونية هي أن تقوم المؤسسات العراقية المختلفة بانجاز المعاملات، وتقديم الخدمات العامة عبر شبكات المعلومات الرقمية الحديثة، من دون أن يضطر المواطن من الانتقال إلى تلك المؤسسات شخصا لانجاز معاملاته. بمعنى انه انتقال ليس فقط من المفهوم الذي ساد في العالم المتقدم منذ أكثر من عقد (اتصل ولا تنتقل)، بل الانتقال إلى (الدخول على الخط وتتبع سير انجاز المعاملات).

وهنا، الجيل الرابع من الاتصالات الرقمية الذي ينقل الصوت والصورة (C4)، نقول أن هذا الجيل من وسائل وتقنيات الاتصال يجعل طرق الإدارة الالكترونية هي الإستراتيجية الأمثل. وأحدث هنا أيضا عن وجود هوية بطاقة الكترونية شخصية موضح فيها الرقم المدني، والرقم السري، والبصمات الضرورية، كما سأشرح ذلك لاحقا، فهذه التعاملات تحقق^(١٧).

أولا: تقليص التذمر الشعبي إلى أدنى حد من الخدمات التي تقدمها المؤسسات الحكومية. لان الفرد بإمكانه أن يختار المكان، والزمان، في التخاطب ، ولا يحدث عنده هدر واسع في الوقت والجهد والمال. وكننتيجة فرعية، سينتقل الموظف وليس الفرد لمكان العمل والتعاملات، وهذا ما سيقبل من الازدحام المروري، ويؤمن الفرد على حياته نسبيا، أثناء الانتقال.

ثانيا: للمؤسسات، كشيء مفروض قاعدة بيانات كاملة بما تحتاج إليه: معرفة بهوية الشخص المتصل الذي يتقدم بطلب الخدمة الإدارية، جراء وجود معلومات عن هوية الشخص الالكتروني التعريفية، التي يطلب من الشخص الإشارة إليها. وكذلك، عدم ارتباك الموظفين جراء الازدحام، مما يولد جو مقبول نسبيا للعمل بهدوء. الأهداف القابلة للتحقق من جراء تطبيق الإدارة الالكترونية^(١٧):

- ١- تقليل كلفة الإجراءات الإدارية للمواطن والمؤسسات الحكومية.
- ٢- زيادة كفاءة عمل الإدارة من خلال تعاملها مع المواطنين والشركات والمؤسسات.
- ٣- استيعاب عدد اكبر من المعاملات في وقت واحد، فبدلا من مجادلة طوابير المواطنين المنتظرين بشأن معاملاتهم يتفرغ الموظف لاستلام المعلومات والمعطيات فقط، وتنفيذ الإجراءات عبر تفاعل ايجابي.
- ٤- إلغاء عامل العلاقة المباشرة بين طرفي المعاملة، أو التخفيف منه إلى أقصى حد ممكن، مما يؤدي إلى الحد من تأثير العلاقات الشخصية، وتقديم الرشا لإنهاء أو انجاز المعاملات المتعلقة بالمواطنين.
- ٥- إضعاف نظام الأرشيف الوطني الورقي، كأصل في التعاملات (بكل ما يحويه من توسعة في المكان وإعداد الموظفين القائمين على إدامته، وأفراد الأمن لحمايته)، واستبداله بنظام أرشفة الكتروني مع ما يحمله من مرونة في التعامل مع الوثائق والمقدرة على تصحيح الأخطاء الحاصلة بسرعة ونشر الوثائق لأكثر من جهة في اقل وقت ممكن، والاستفادة منها بأية وقت كان.
- ٦- القضاء النسبي على البيروقراطية الجامدة، والبطالة المقنعة، وتسهيل تقسيم العمل والتخصص فيه .



٧- إلغاء عامل المكان، فالتخاطب مع المؤسسات، وطلب الوثائق والمعلومات، بل والإشراف على الأداء.. تتم إلكترونياً، وبالتالي قد لا تحتاج المؤسسات إلى أماكن واسعة لاستيعاب المراجعين، أو تأمين حمايتهم.
٨- إلغاء تأثير عامل الزمن. فالذي لديه عمل معين لا يستطيع جراه مراجعة مؤسسة معينة يمكنه انجاز معاملته وان تعددت من مكان واحد وفي أن واحد.

ثالثاً: لكن هذا يتطلب شيوع التعامل الإلكتروني الآتي:

١- سهولة تعريف المواطن لنفسه إلكترونياً، بمعنى سهولة دخول المؤسسات الحكومية العراقية لمصادر المعلومات ودلالات التعريف الأساسية بشخص المواطن، حتى وان لم يحظر بشكل جسدي كامل.
٢- الاتفاق على أن القصد من إنشاء المؤسسات هو خدمة المواطن، وتوضيح المسالك لتقديم هذه الخدمة عبر فضاء الشبكات الإلكترونية.
٣- إشاعة التعاملات المالية الرقمية، بمعنى تحديد كيفية دفع المواطن للرسوم المفروضة على انجاز المعاملات، وهذه مرحلة دخلتها ليس الدول المتقدمة، بل حتى اغلب دول المنطقة منذ نحو عقد من الزمان، وتطبيقاتها يسيرة جداً^(١٨).

ويدخل في هذا الإطار إنشاء بطاقة هوية شخصية إلكترونية للمواطن. فالذي يحدد هوية المواطن العراقي حالياً هو الآتي:

- السجلات الورقية الحكومية في مكاتب الأحوال المدنية، ووزارة الداخلية.
- ما معطى للفرد من أوراق ثبوتية: هوية الأحوال المدنية، شهادة الجنسية، بطاقة السكن، البطاقة التموينية، جواز السفر (الذي هو في الأصل وسيلة لتسهيل التنقل، وليس أداة تعريف رسمية بالشخصية في اغلب البلدان).
- ما مثبت من معلومات في مؤسسات الدولة (إذا كان الشخص المعني موظفاً).
وهذه السجلات تتعرض للتجديد الدوري، بما يعنيه ذلك من احتفاظ المواطن واستنساخه لكافة الأوليات، وجلب صور لمكاتب تعريف الهوية^(١٩)؛ وكل ذلك يجري بين الحين والآخر.
أما طريقة إجراء وانجاز المعاملات فهي تدعو للسخرية، فهي تدعو المواطن للتعريف بشخصه، وتصديق ذلك؟، ولا تقوم على أساس أن المؤسسات هي التي تعرف هوية الفرد بمجرد إعطاء معلومات محددة؟ والأمر الأكثر سخرياً وكلفة في آن، هو مطالبة المواطن في كل معاملة يريد انجازها بجلب الهويات التعريفية كافة (وأحياناً لا تعترف بعض الدوائر ببعض الهويات؟)، حتى انه من مدعاة التذمر أن تطلب من إنسان أن يعرف ذاته بدلالة البطاقة التموينية أو بطاقة السكن...

المطلب الثالث: نحو تطبيق النظام الرقمي-الإلكتروني

وهنا ندعو إلى الآتي^(٢٠):

أولاً: اعتماد بطاقة هوية شخصية إلكترونية موحدة، تحوي معلومات مخزنة مضمونها الآتي:

- ١- الاسم كاملاً، وان يكن الاسم الرباعي، بما فيها اسم الأم كاملاً.
 - ٢- معلومات التولد والجنس.
 - ٣- الصورة الشخصية والبصمات لليد والعين.
 - ٤- أماكن العمل والسكن.
 - ٥- أي تفاصيل أخرى قد يجري الاتفاق عليها، مثل الحالة الاجتماعية، الوظيفة/العمل.
- ولا يظهر من البيانات التعريفية إلا الاسم الثلاثي، والصورة الشخصية، والرقم الوطني الموحد، كما في أدناه.



ثانيا: تعطي لهذه البطاقة التي بالإمكان قراءتها من أي جهاز إلكتروني رقمي الآتي:

- ١- الرقم المدني الوطني الموحد.
- ٢- الرقم السري للدخول إلى صفحة البيانات الأساسية أعلاه، لإثبات الشخص ذاته أثناء فتح الصفحة، وليس لتغيير المعلومات. بحيث يكون فتح الملف الشخصي منوط بالبطاقة الإلكترونية الشخصية، والرقم السري الذي يحتفظ به المواطن لنفسه لدخول صفحة بياناته عند مراجعة أي دائرة ومؤسسة حكومية (وإمكانية ولوج الصفحة تكون متاحة أيضا لمؤسسات عراقية كذلك؛ كما سأبين ذلك لاحقا).
- ٣- بصمة اليد والعين.

ثالثا: وهنا من الضروري إنشاء موقع تحت إشراف سيادي عراقي يحوي قواعد البيانات أعلاه، أي قواعد بيانات كافة العراقيين. وهذا يتطلب:

- ١- إصدار تشريع قانوني يعتمد الموقع الإلكتروني الشخصي كوسيلة للتعريف، بحيث تتاح للمؤسسات، المحاكم،... مراجعة البيانات الأساسية بمجرد طلب الشخص انجاز معاملته وتعريف ذاته إلكترونيا: أ-تفتح صفحة أو موقع البيانات الرئيسية للمواطنين العراقيين، وتظهر أثناءها ثلاثة مداخل: الاسم الشخصي، الرقم المدني الموحد، الرقم السري للصفحة الإلكترونية.
 - ب- أثناء فتح الاتصال بين الطرفين، أي فتح صفحة المواطن، يقدم المواطن ذاته، بيانات أخرى مثل رقم الحساب الإلكتروني لغرض استقطاع الضرائب والرسم.
 - ٢- إعادة تنظيم لمكاتب الهويات التعريفية للشخص (الأحوال المدنية، وشهادة الجنسية، ومكاتب المعلومات في مراكز الشرطة، والجوازات...)، بحيث يكون لكل محافظة أو إقليم مقر واحد، يحفظ فقط أصل البيانات الشخصية للعراقيين؛ علاوة على المعلومات المركزية.
 - ٣- تحديد إجراءات تعديل المعلومات الأساسية الواردة في أولاً، حيث:
 - أ- على المواطن المعني فرض تحديث البيانات الآتية: الصورة الشخصية، نوع/ مكان العمل، السكن، الحالة الاجتماعية،... بشكل دوري، مثلا كل ٣، أو ٥، أو ٧ أعوام... ولا يعني ذلك إلغاء البيانات القديمة إنما يجري تأشير ذلك، وتثبيت الحديث مقابلها، كحال التنظيم الورقي.
 - ب- ترتبط المستشفيات ودوائر الطب العدلي مباشرة بمراكز قاعدة البيانات الأساسية، لغرض تأشير، وليس لإلغاء قواعد البيانات، نقول تأشير حالات الولادة والوفاة، التي تساعدان على انجاز معاملات: الإحصاء الوطني للسكان، تحديد حالات الإرث.
- وتوزع النسخة الوطنية الإلكترونية (عبر ربط المواقع) لتعريف المواطنين العراقيين ثم ترسل النسخ المحدثه بشكل دوري(طالما إن البيانات الشخصية يجري عليها التعديل بشكل دوري) إلى الدوائر والمؤسسات الآتية:
- أ- المحكمة الاتحادية العليا كأرشفة وطني.
 - ب- البرلمان العراقي: كأرشفة وطني.
 - ج- وزارة الداخلية في الحكومة الاتحادية، وتكون المسئول الوحيد عن كافة قواعد البيانات وتحديثها.
 - د- مفوضية الانتخابات لتسهيل عملية الإحصاء، وانجاز عمليات الانتخاب.
 - هـ- وزارة التخطيط في الحكومة الاتحادية، لغرض اعتماده في التخطيط.
 - ن- وزارة البلديات في الحكومة الاتحادية، لغرض اعتماده في عملية التخطيط.
 - ك- جهاز المخابرات الوطني، لتوفير قاعدة بيانات عن المواطنين وتسهيل عمله.
- وليس هناك من ضرورة موجبة لإيداع نسخة منها لدى الحكومة، فهي صاحبة برنامج سياسي، ومسئولة عن توفير الخدمات، بوصفها شرطا لاستمرار عملها، فقط، وليس لها شأن آخر.



رابعاً: إجراءات وكلف ومزايا انجاز هذا المشروع. ويمكن تقديرها بالآتي:

١- تقسيم العراق إلى مدن أو أقاليم محددة العدد: ٣، أو ٥، أو ٦، أو ٧،... على ان لا يتجاوز الـ ١٨، وهي عدد محافظات العراق^(٢١). وكل منها يشكل مركزاً وطنياً فرعياً يتيح طلبات قواعد البيانات الوطنية ذاتها، ويعتمد ذات الوثائق التعريفية الأولية لتثبيت شخص المواطن. ويمكن لكل مركز وطني فرعياً تقسيم المدينة إلى أجزاء لتسهيل تنفيذ المشروع، على ان لا يعتبر ذلك تثبيتاً لسكن المواطن وعدم أحقيته في التنقل بين المدن العراقية المختلفة بموجب الدستور.

وان يجري العمل بشكل متزامن أو متقارب في تلك المراكز.

٢- يوضع برنامج أمده الأقصى سنتان لانجاز العمل بنظام بطاقة الهوية الشخصية الوطنية الموحدة الكترونياً، إضافة إلى الموقع الشخصي لكل فرد.

٣- لغرض تقليل الكلف، يمكن إحالة تصميم المواقع، وانجاز البطاقات الالكترونية إلى شركات مختصة، لكن تحت إشراف حكومي وبرلماني عراقي، لضمان عدم قيام تلك الجهات باستغلالها وإصدار هويات مزورة.

٤- يكون المواطن مسئولاً عن المراجعة لإتلاف الأوراق الثبوتية الورقية، واستبدالها بالبطاقة الالكترونية الموحدة، خلال مدة معينة، مع ترتيب عقوبة على المتأخرين عن الاستبدال.

٥- يمكن تقدير الكلفة لانجاز البطاقة والموقع الوطني الموحد للمواطن الواحد بين ١٥٠-٢٠٠ دولار، في إطار موقع عام محمي لدى المؤسسات العراقية، وإذا ما قدرنا أن عدد سكان العراق هو ٣٠ مليون إنسان، إذن ستكون الكلفة الكلية بين ٤.٥ - ٦ مليار دولار، ولجسامة المبلغ، ينبغي توعية المواطنين بأهمية المشروع، وتطبيقه على مراحل بدءاً من بغداد ومن ثم بقية المحافظات.

وهنا يمكن أن يحمل المواطن العراقي (كرسوم) ما نسبته ١٠% من الكلفة الإجمالية أي بين ٤٥٠-٦٠٠ مليون دولار، أي ١٥-٢٠ دولار للشخص الواحد، والباقي تتحمله الموازنة الحكومية، مع مراعاة حالات الأشخاص الفقراء، والذين قد لا يملكون هذا المبلغ.

٦- النظرة الأولى للرقم أعلاه تعطي انطباع أن الكلفة مرتفعة، لكن:

أ- كم هي كلف إجراء تعداد سكان عام للمواطنين العراقيين؟ : كلف تهيئة وإعداد موارد بشرية مؤهلة، الحاجة إلى فرض الأمن، وربما حظر للتجول وتعطيل للأعمال العامة، القيام بالدعاية وطبع الوثائق وإعادة فهرسة للمعلومات،... في حين ان نظام Access يتيح خلال ثوان معدودة إحصاء وتصنيف الأفراد على أساس: الفئة العمرية، الجنس، مكان العمل والسكن،... وهي في الأصل بيانات ستكون محفوظة، وبالتالي لن تحتاج إلا إلى موظف واحد، بعد صدور القرار السياسي بذلك؟

ب- كم تكلف عملية حفظ البيانات الشخصية للفرد، أو إعادة تجديدها بشكل دوري؟ : كلف أوراق واستنساخ، طرق دفع واستحصال الرسوم بشكل تقليدي، إشكاليات التنقل، إشكالية إعداد الموظفين ومستوى تعليمهم وتأهيلهم، وطرق تعاملهم مع المواطنين (وهم الواجهة الأولى التي يتماس فيها المواطن مع الحكومة ومؤسساتها ويبدأ فيها التذمر)، البناءات وإشكالية حفظ الوثائق، والحراسات.

ج- لا زالت عملية التخطيط في العراق قائمة على أساس التقدير للفئات العمرية، ومستواها التعليمي، وجنسها، وأنواع وأماكن عملها، وانتشارها الجغرافي...؟

كما أن هناك تكرار وأسماء وهمية تحصل على رواتب في بعض الدوائر الحكومية، وخصوصاً الأجهزة الأمنية، كما يصرح بذلك بعض المسؤولين أنفسهم بين حين وآخر.

وإذا كان بالإمكان تقدير راتب الموظفين^(٢٢) والذين يقومون بإعمال يدوية وحراسات في الهويات التعريفية الأولية، فإن مسائل الوقت والجهد غير مقدره القيمة. كما أن ضياع أسس التخطيط مسألة فيها خطورة.

د- ويمكن استخدام هذه البيانات في نظام الانتخابات.



المطلب الرابع: خيار التصويت الالكتروني في العراق

- إذا ما أخذنا عملية إجراء لانتخابات محددة، وهو احد اهتمامات تقديم هذه الدراسة، سنلاحظ الكلف التالية:
- إصدار المفوضية العامة للانتخابات لقوائم بأسماء المواطنين المشمولين بالانتخاب.
 - تعيين الحكومة لكادر موظفين وحراسات واستمارات للانتخاب.
 - تحديد أيام لحظر التجول وقطع سبل المواطنين بالاسترزاق.
 - إجهاد إمكانات القوات الأمنية والجيش بعملية يمكن في الأساس الاستغناء عنها طالما إن مسالة الانتخاب هي مسالة حق قابل للتنازل عنه من قبل أي فرد.
 - وفي ظل هذه البطاقة (بطاقة هوية شخصية وطنية الكترونية موحدة)، والتي هي نتاج تطور تقني ومعلوماتي، يمكن اللجوء إلى التالي:
 - إعطاء طريقة تصويت الكتروني محددة، بحيث لا تفتح ورقة التصويت الالكتروني الا بعد تحديده بموجب المعلومات المركزية المتوافرة نسخة منها لديها، كما لدى باق مؤسسات الدولة.
 - يمكن للفرد أن يجري التصويت من أي مكان، داخل أو خارج العراق.
 - يمكن أن يتم الانتخاب في غضون أيام محددة، (سواء لكل العراق؛ أو أن يكون يوم لكل محافظة/ إقليم) وليس بالضرورة أن يجري في يوم واحد فقط، طالما إن التصويت حق للشخص، والنتائج يتفق على موعد لإعلانها.
 - ليس هناك من داع لفرض إجراءات أمنية وعسكرية مشددة ترهق الأفراد والمالية العامة والإدارية.
 - ليس هناك من داع لإجهاد إمكانات الحكومة في: طباعة مستندات الانتخاب، توفير أشخاص لإدارة عملية الانتخاب وتضخيم جسم المفوضية العليا وظهور انحيازات هؤلاء لهذا الطرف أو ذلك، أو حتى الحاجة إلى تدريب أولئك على تعلم مسائل نقل أو غلق الصناديق... أو إجهادهم بفرز الأصوات التي ستمم الكترونيا بحضور كافة ممثلي القوى، في مكان واحد.
 - إمكانية مراقبة الجهات الدولية للانتخابات سيكون متاحا ويسيرا، ولن يشكك احد بشرعية الحكومات.
- إن خيار التصويت الالكتروني ليس نابعا من تسهيل العملية الانتخابية وترشيد الموارد فحسب، إنما هو خيار استراتيجي يتوافق ومتطلبات القرن الحادي والعشرين. فهو تصويت يتيح استغلال التقنيات لتدعيم المشاركة في صنع القرار الوطني والمحلي. مع ملاحظة إننا هنا لا نقصد بالتصويت الالكتروني توفير معدات الكترونية في مراكز الاقتراع تتعرف على الشخص، ويصوت من خلالها الكترونيا دون الحاجة للتعامل الورقي (فهذا سيدفعنا إلى إنشاء بنية ثانية لما نقترحه)، إنما ندعو إلى إلغاء مراكز الاقتراع التي تنتشر في المحلات والمدارس... لإتمام عمليات الاقتراع الأولية.
- ونقصد بالتصويت الالكتروني مباشرة المواطن الحق السياسي في الانتخابات بعد التحقق من هوية الناخبين، واختيار المرشحين من خلال استخدام تقنية المعلومات، بدلا من الطرق التقليدية كأوراق وصناديق الاقتراع (زمان ومكان)، ومن ثم تخزين النتائج في أنظمة الحاسب الآلي وفق معايير فنية وأمنية معينة لتحقيق أقصى درجات الشفافية والدقة والأمن مما يضمن نزاهة العملية بصورتها الالكترونية. ثم مباشرة فرز الأصوات وعدها الكترونيا.
- وقد نتاح فترة (١-٧) أيام لغرض التصويت بحسب البنية التحتية الالكترونية للبلاد، وعدد القادرين على استخدام النظام الرقمي. أو قد تقسم البلاد إلى مناطق (إذا عمل بطريقة الدوائر الانتخابية)، طالما أن الحق مكفول، وان لكل مواطن حق بصوت واحد فقط؛ لا يستطيع في هذه الطريقة احد غيره على استغلاله.
- إن أهم الفوائد التي سيجري الحصول عليها هنا هي الآتي:
- ١- تسهيل مباشرة عملية الاقتراع لكافة المواطنين، المشمولين بالاقتراع، بحيث يمكنهم التصويت مثلا من خلال مواقع العمل أو المنزل أو أي مكان آخر دون التقيد بشرط الذهاب إلى مراكز الاقتراع في زمان ومكان محدد.



- ٢- تمكين كافة المواطنين المشمولين بحق الاقتراع بغض النظر عن مكان الإقامة داخل أو خارج العراق. وهذا الأمر سيعزز المشاركة السياسية عبر إتاحة التصويت للجميع، سواء:
- أ- إذا اعتمد نظام العراق كدائرة انتخاب واحدة، فالأمر يسير بحيث لا يجبر المواطن على تثبيت مسبق لمنطقة السكن التي يرغب التصويت فيها.
- ب- إذا اعتمد نظام الدوائر الانتخابية فهنا يجب على كل مواطن مشمول بحق الاقتراع أن يتصل بمفوضية الانتخاب (عبر استخدام الهوية الالكترونية ووسائل تعريفها)، قبل فترة مناسبة إذا كان يقيم خارج مكان السكن المثبت في الموقع الشخصي له، والذي حددته مفوضية الانتخاب ابتداءً بدائرة اقتراع محددة. واللجوء إلى ذلك مرجعه تحديد عدد المقاعد التي ستمنح لكل دائرة اقتراع، دون الحاجة لإجراء إحصاء على السكان.
- وهنا لن تتاح للمواطن الواحد ممارسة غش التصويت بموقعين أو أكثر (وهو أمر لوحظ بالانتخابات السابقة، حيث يذهب لمكان ثانٍ للتصويت فيه، ويقوم أفراد آخريين بالتصويت نيابة عنه بمركز الاقتراع الأصلي)، وحتى للمواطنين خارج العراق لهم ذات الحقوق، من تعريف أنفسهم ضمن دائرة انتخابية محددة، واستخدام بطاقاتهم الشخصية الالكترونية التعريفية للتصويت، دون الحاجة لحزمة الموارد والإجراءات وموافقات البلد المضيف حيث بإمكان أي مواطن مقيم خارج العراق من ممارسة حقه ومن أي وسيلة اتصال رقمية، دون التقييد بالمكان. وكلنا يعرف حجم الكلف التي صرفت لتنظيم الانتخابات عام ٢٠٠٥، خارج العراق.
- ٣- السرعة والدقة والمرونة، في استخلاص النتائج. باستخدام البرمجيات المختلفة بإمكان عد وفرز الأصوات واستخلاص النتائج بدقة معدودة، دون الحاجة إلى عد يدوي مزعج ومجهد، ويظهر الطعن فيه من أكثر من جهة. وبالإمكان توفير الجهد في التصويت الالكتروني لمراقبة الآليات فقط، وهي آليات محايدة ومتجردة، ولا مجال للخطأ في العد.
- ٤- ترشيد الإنفاق في الأوجه التالية:
- أ- الموارد البشرية المسؤولة عن مراكز الاقتراع الأولية، والحمايات ونقل المواد الانتخابية من وإلى تلك المراكز.
- ب- توفير وتهيئة بنايات لمراكز الاقتراع الأولية بحسب الانتشار الجغرافي للعراق.
- ج- تهيئة موافقات رسمية لإنشاء مراكز اقتراع خارج العراق، وتهيئة موارد بشرية مناسبة لإدارتها، ونقل محتوياتها.
- د- الموارد البشرية المسؤولة عن عمليات الفرز للأصوات.
- هـ- وكل ذلك يحوي موارد الوقت غير المقدر.
- ن- أما عن القول بحيادية التأثيرات على المواطن فإننا نرى أن المواطن ذاته هو الذي عليه أن يراعي مصلحته الفردية في عملية التصويت، وهو قراره السياسي والقانوني، والسذاجة سرعان ما يدرك إنها لا تنفعه.
- ٥- والاهم من كل ذلك، أن التصويت الالكتروني سيلغي الحاجة إلى فرض أحكام وإجراءات أمنية مشددة قبل وأثناء وبعد عمليات التصويت.

كيفية إتمام عملية التصويت الالكتروني؟

التصويت عبر شبكة الانترنت:

حيث يفترض بمفوضية الانتخاب أن تنشأ صفحة للتصويت سهلة الاستخدام، تحدد فيها المداخل الآتية:

- ١- ينقر المواطن المشمول بحق الاقتراع على مدخل اسم الدائرة الانتخابية التي أراد التصويت فيها.
- ٢- ثم سيجد المواطن صفحة فيها أربعة مداخل، لتحديد هوية الفرد التعريفية. وتتبع فيها إجراءات مشددة منعا لحدوث خطأ أو محاولة تزوير بانتحال هوية شخص آخر قد يجري تمرير بعض معلوماتها من قبل بعض المسؤولين الرسميين تحت أكثر من ظرف. الاسم الرباعي، واسم الأم الكامل والرقم المدني الموحد، والرقم



- السري، وفقا للبطاقة الالكترونية، بحيث تتطابق تلك مع ما موجود لدى مفوضية الانتخاب من قواعد بيانات (الاسم واسم الأم والرقم المدني). وبعد التأكد يتم الدخول إلى المرحلة التالية.
- ٣- مدخل آخر يحوي استمارة رقمية سهلة الاستخدام تتاح فيها القدرة على التصويت بحسب النظام المطبق: اختيار مرشح، أو اختيار حزب، أو ترتيب أسماء وفقا لنظام القائمة المفتوحة.
- ٤- يحدد مكان الإرسال إلى موقع المفوضية لتثبيت الإجابة والاختيار، بشكل واضح، في صفحة الاستمارة، وبعد التعبئة ترسل الاستمارة.
- ٥- ينظم الموقع بطريقة لا تسمح بإعادة التصويت لذات المواطن، وهذه خاصية سهلة العمل بنظم برمجية محددة. وهذه الطريقة سهلة الاستخدام جدا حيث الاتصال عبر منظومات الانترنت متاحة في اغلب المدن العراقية، وأحيانا في المنازل. ولا تتطلب انتشار امني ولا حظر للتجول، ولا فرض لقوانين طوارئ. وهنا يتوجب:
- أ- وضع خطط بديلة وإيجاد بدائل تمكين مناسبة لمعالجة مشاكل قد تبرز، ومنها الاختلاف في تهجي الاسم، انقطاع الخدمات (عن بعض المناطق)، بشكل سياسي مقصود أو دونه، تمرير مسئولين لبعض قواعد البيانات (الاسم واسم الأم والرقم المدني لأشخاص في مناطق معينة بغية محاولة التصويت عنهم)، أو محاولة الولوج إلى استمارات المواطنين غير المصوتين (والحالتان قد تكون فيهما استثناء وان بنسب بسيطة جدا لكنها محتملة تحت ظروف معينة؛ لكنها لن تكون بالنسب ذاتها للتصويت الورقي)، وهذا يتطلب ان يكون الموقع العام للمفوضية أثناء التصويت تحت المراقبة من القوى السياسية الداخلية كافة وممثلين دوليين (أثناء التصويت والفرز وإعلان النتائج)، وان توضع إجراءات قانونية بحق حالات اختراق استمارات التصويت لآخرين اقلها الحرمان من الترشيح لدورة واحدة أو أكثر للقوة السياسية أو لأفرادها.
- ب - تعريف المواطن بمستويات المرونة لتبسيط عملية التصويت.
- ج- تعريف المواطن بالمسؤوليات الشخصية والسياسية لتطبيق حق الاقتراع.
- السلبات المتوقعة:**

أن ابرز المشاكل هي تلك المتعلقة بحفظ قواعد البيانات، وكشفها، ونقلها، وإتلافها، سواء وقع عن خطأ بشري أو الكتروني، مقصود أو غير مقصود. وعموما، أهم تلك المشاكل أو السلبات هي الآتي:

١- تدخل العمل السياسي بالعمل الإداري: إذ قد تحاول بعض القوى استغلال موارد الحكومة لإعادة تعريف من هم المواطنون، أو استثمار قواعد البيانات، مستغلين عدم حرمة الإجراءات الإدارية والعمل الإداري، لصالح غايات قد لا تخدم المواطن أو مصلحة البلاد العليا.

وهذا يتطلب وضع حرمة للعمل الإداري، ووضع حدود لتداخل العمل السياسي-الحكومي والعمل الإداري للمؤسسات المختلفة في الدولة العراقية (أي العمل دون مستوى الوزير والذي هو عمل مهني وليس سياسي).

٢- قد تتاح إمكانية التجسس الالكتروني على مواقع المواطنين وقواعد بياناتهم، إذا لم تكن هناك حكومة وطنية مسؤولة: ومصدر الخطورة هو في إمكانية (وتحت تصرف بشري مقصود) زرع بعض قواعد البيانات لأشخاص الغرض منه وصفهم بالمواطنين. وهذا يتطلب تحصين الجانب الأمني للإدارة الالكترونية (مركز حفظ البيانات الوطنية الموحدة).

أما عن مفهوم الأمن القومي، فهو لم يعد جامدا كما كان في السابق، بل هو متغير، وفي الغالب لا يدخل فيه إحصاء السكان، فأبي إحصاء هو شبه معروف (كتأكيد أو كتقريب) حتى على مستوى الباحثين، وليس على مستوى أجهزة الاستخبارات الدولية. وفي الغالب تعدد دول إلى إصدار قواعد بيانات عن الفئات العمرية، الجنس، المستوى التعليمي،... لمواطنيها. فانا لا أتحدث عن وثائق تتعلق بالمعدات أو أسماء العاملين بالأجهزة الأمنية أو غيرها، التي قد تضر أمنيا بالدولة.

٣- شلل الإدارة: أن تطبيق الإدارة الالكترونية دفعة واحدة كبديل للإدارة التقليدية المعمول بها حاليا سيسبب شلل في الوظائف الإدارية للدولة. فالبنية التحتية (الأجهزة، الشبكة الالكترونية، قوانين الحفظ والاسترجاع الالكتروني،



والمنتسبين الذين يجيدون التعامل الإداري والرقمي والقانوني في آن، والأبنية المخصصة،...) كلها لا زالت غير متوافرة^(٢٣).

والمطلوب أن يتم اعتماد جدول زمني بين ٢-٣ سنوات لإقرار الإدارة الالكترونية في تعاملات الدولة العراقية. ومثاله الجدول الزمني الآتي:

المرحلة الأولى: وتستمر لفترة ٣-٦ أشهر بعد صدور القرار باعتماد نظام الإدارة الالكترونية. وفيه يستمر العمل بالنظام التقليدي لحين انجاز البنى التحتية السابق ذكرها. وارى في ذلك مرحلة/فترة مناسبة طالما أن للعراق موارد بشرية ومالية تتيح تنفيذ ذلك بمرونة. ويمكن خلاله إتاحة إمكانية التعامل الالكتروني لمن يستطيع توفير معدات الربط الشبكي، أو حتى وضع هدف ضمان مشاركة ٣٠% من أفراد المجتمع (الموظفون، النخب الاقتصادية، المسؤولون الحكوميون، طلبة الجامعات،...) في تعاملات الشبكة الالكترونية^(٢٤).

المرحلة الثانية: وتستمر لفترة ٦-١٢ شهر تالي للمرحلة الأولى. ويجري فيها تثقيف المواطنين على فكرة التعامل الالكتروني، وتحديد بعض المجالات التي لا يجري التعامل بها إلا الكترونياً، مثلاً: مخاطبة مقر الوزارات، تقديم الشكاوى إلى المسؤولين مباشرة، تسجيل الوفيات والولادات، التقديم للوظائف، متابعة سجل الناخبين والتحديث عليه...

وخلال هذه المرحلة يتم الشروع بتنفيذ برنامجين اثنان:

أ- مشروع المعاملات المالية الالكترونية، وتشجيع المصارف الحكومية والأهلية على ذلك.

ب- استمرار العمل بنظام بطاقة الهوية الشخصية الوطنية الموحدة الالكترونية (السابق وصفها).

ويمكن وضع هدف توسيع المشاركة إلى ٥٠% من حجم المعاملات الوطنية على كافة المواطنين. ومثال المعاملات التي ستفرض تعاملها الكترونياً: معاملات جواز السفر، التحويلات المالية (حيث يفرض على البنوك الشروع بالتعامل الالكتروني خلاله) فيما يتعلق بعقود المناقصات والمزايدات في مشاريع الدولة، شهادة الجنسية،...

المرحلة الثالثة: وتستمر لمدة ١٢ شهر، لاحق، ويجري فيها إضافة بين الحين والآخر لبعض المعاملات الواجب انجازها الكترونياً، وصولاً إلى نسبة الـ ٩٠% من التعاملات التي تمس المواطن والدولة، ومنها طرق التحويل المالي جراء الرسوم والضرائب، التعامل مع كافة الوزارات ومؤسسات الدولة الأخرى، وتعزيز البنية التحتية والتصويت على مستوى الانتخابات المحلية. وحسم وتسوية الإشكاليات التي قد تبرز جراء العمل بنظام الإدارة الالكترونية، وأهمها:

أ- التخبط السياسي، والذي يمكن ان يدفع مواطنين إلى مقاطعة مبادرة الإدارة الالكترونية.

ب- عدم توفير التخصيص المالي اللازم لاستكمال تنفيذ مبادرة الإدارة الالكترونية.

ج- تأخير في وضع الأطر القانونية والتنظيمية المطلوبة لتنفيذ الإدارة الالكترونية.

د- حدوث تقسيم للعراق أو صراع بين أقاليمه.

هـ- مقاومة للتغيير من الموظفين الذين لا يجيدون التعامل الإداري والقانوني والرقمي في آن، باعتبار ذلك مهدد لمصادر حصولهم على دخلهم التقليدي.

ن- عدم كفاية الموارد البشرية المؤهلة لتنفيذ هذا المشروع.

ك- عدم استعداد المجتمع لتقبل فكرة الإدارة الالكترونية والاتصال الرقمي لطلب وتقديم الخدمة، نظراً للازمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي مر بها العراق خلال الفترات السابقة.

المرحلة الرابعة: وتمتد لنحو ٦ أشهر، يجري خلالها إتمام العمل على كافة المجالات التي تمس علاقة المواطن بمؤسسات الدولة، وبضمنها كيفية تعديل أو إجراء تغيير على قاعدة البيانات الشخصية، كيفية التصويت والفرز الالكتروني...



الخاتمة :-

ركزنا في هذا الدراسة على المسائل الآتية:

- ضرورة تفعيل العمل بفكرة العمل الالكتروني، وتقليل اللجوء إلى استخدام الأفراد والورق.
- ضرورة انجاز بطاقة شخصية وطنية الكترونية موحدة لكل فرد عراقي، تحمل بصمتي اليد والعين، تسهل التعرف على الفرد.
- والبحث قد حقق فرضيته، كون ارتفاع في تكلفة انجاز المعاملات الإدارية للمواطنين العراقيين في دوائر الدولة كافة، ويفترض لحل هذه المشكلة التحول صوب الإدارة الالكترونية.
- والبحث هنا يوصي بتطبيق غايات البحث التي حققها، وهي:
- ١- ضرورة العمل بالفكرة اللامركزية أو تفعيل النظام الفدرالي، حتى تعطى لكل منطقة خصوصيتها.
- ٢- ضرورة تفعيل العمل بفكرة العمل الالكتروني، وتقليل اللجوء إلى استخدام الأفراد والورق.
- ٣- ضرورة انجاز بطاقة شخصية وطنية الكترونية موحدة لكل فرد عراقي، تحمل بصمتي اليد والعين، لتسهل التعرف على الفرد.

الهوامش :-

- ١- انظر، خضر عباس عطوان، الأمن والإدارة الالكترونية في الانتخابات، جريدة الزمان العدد ٣١٢٣ (طبعة بغداد)، ١٧ حزيران ٢٠٠٨، ص ١٥.
- ٢- بمعنى مجموع الفعاليات والعلاقات والقوى الاجتماعية، وضوابطها، الثقافية، والدينية، والشعبية.
- ٣- بمعنى الفلسفة الاقتصادية لإدارة الموارد والتجارة، في علاقات أطراف العلاقة داخل الدولة، الأفراد، المجتمع، الحكومة، الدولة.
- ٤- أي رئاسة البلاد، والمستشارون، والوزراء، ويتمتع بميزة الدورية وعدم الاستمرارية، والعمل في إطار فلسفة النظام السياسي.
- ٥- ويشمل كافة التشكيلات الأمنية، والدفاع، دون درجة الوزير، بمعنى القائمة على العمل المهني الأمني والدفاعي.
- ٦- التي تبدأ من درجة وكيل وزير فأدنى، ومعياريها الحاكم مهني، وتخضع لقانون الخدمة المدنية.
- ٧- ينظر مثلا، جابر حبيب جابر، الدولة، الغنيمية، صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، العدد ١١٢٨٩، ٢٥ أكتوبر ٢٠٠٩ <http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=541465&issueno=11289>
- ٨- ينظر مثلا، سالم سليمان؛ خضر عباس عطوان، الفساد السياسي والأداء الإداري، دراسة في جدلية العلاقة، مجلة شؤون عراقية، العدد ١، (عمان : المركز العراقي للدراسات الإستراتيجية)، كانون الثاني ٢٠١٠، ص ٦٧-٧٣.
- ٩- قارن مع، ثامر العامري، جدلية العلاقة بين الفساد السياسي والفساد الإداري، في ندوة بيت الحكمة "الفساد الإداري، أبعاده القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية"، تحرير، جمال إبراهيم الحيدري، (بغداد، بيت الحكمة)، ٢٠٠٨، ص ص ٥٩-٦٧.
- ١٠- ينظر مثلا، سالم محمد عبود، ظاهرة الفساد الإداري والمالي، دراسة في إشكالية الإصلاح الإداري والتنمية، (بغداد، دار الدكتور للعلوم)، ٢٠٠٨، ص ص ١٨٠-١٩٥.
- ١١- إذا ما عرفنا أن الهيكل الإداري يكون في الغالب على شكل مثلث، قاعدته الأوسع هي الفئات والشرائح الجديدة أو الحاصلة على مؤهلات علمية دنيا (ابتدائية ومتوسطة)، ويقومون بوظائف الخدمة والأعمال المساعدة،، وان أجورهم هي بين ١١٠ دولار، والراتب الأقصى (في قمة المثلث) لمن حصل على شهادة



الدكتوراه ولديه خدمة ٣٠ عاماً، هو نحو ٧٠٠ دولار، وبعد خصم الضريبة ٧%، والتقاعد ٤%، من الراتب، فان باقي الدخل (١٠٠ - ٦٣٠ دولار) يكاد لا يغطي في حده الأعلى، وليس حده الأدنى، نفقات حياة كريمة لعائلة مكونة من ٤ أفراد، ضمن المتوسط العالمي.

١٢- ينظر مثلاً، ممدوح الشيخ، التجسس التكنولوجي (سرقة الأسرار الاقتصادية والتقنية) دراسة في المجتمع ما بعد الصناعي، (مسقط، مكتبة بيروت)، ٢٠٠٧، ص ص ١٢-١٥.

١٣- ينظر مثلاً، بيل جيتس، المعلوماتية بعد الانترنت، ترجمة، عيد السلام رضوان، (الكويت، عالم المعرفة)، ١٩٩٨، ص ص ٣١٢-٣٣٩، وكذلك، شيرلي دانييل، الاستخدام الاستراتيجي لنظم المعلومات، موقع بصائر المعرفة الإلكتروني،

<http://www.blogger.com/profile/09507910893344258449>

١٤- انظر، خضر عباس عطوان، الأمن والإدارة الإلكترونية في الانتخابات، مرجع سابق، ص ١٥.
١٥- ونسأل أحياناً لماذا يصر موظف محدد على جلب هوية بطاقة السكن، طالما أن اغلب العراقيين لا يسكن في داره؟ أو يجلب البطاقة التموينية وهي غير ذات فائدة لإثبات الشخصية؟

١٦- انظر، خضر عباس عطوان، الأمن والإدارة الإلكترونية في الانتخابات، مرجع سابق، ص ١٥.

١٧- مالك القعقور، بيروت احتضنت الملتقى العربي الأول للبنية القانونية للتعاملات الرقمية، «الثورة» المعلوماتية تعم البلدان العربية من دون ضوابط ولا تشريعات، صحيفة الحياة اللندنية، ٣ آذار ٢٠٠٩

http://www.daralhayat.com/science_tech/03-2009/Item-20090302-c85f2b8a-c0a8-10ed-012b-29ed09bb0d2c/story.html

١٨- قارن مع، محمد محمد الهادي، توجهات أمن وشفافية المعلومات في ظل الحكومة الإلكترونية، مجلة (cybrarians journal)، العدد ٩، يوليو ٢٠٠٦، ص ص ٢٦-٢٨.

١٩- سأفترض الآتي، أن هنالك بين ٧٠-١٠٠ مكتب هوية أحوال مدنية في العراق، وبين ٥٠-٧٠ مكتب لإصدار شهادة الجنسية، وبين ٢٠-٣٠ مكتب لاستلام معاملات جواز السفر، وإذا افترضت أن كل مكتب يحوي بين ٢٠-٣٠ موظف وحارس امن في اقل تقدير، سيكون العدد الإجمالي لمنتسبي هذه الدوائر هو بين ٢٨٠٠-٦٠٠٠ موظف وحارس امن.

٢٠- انظر، خضر عباس عطوان، الأمن والإدارة الإلكترونية للانتخابات في العراق، صحيفة الزمان العدد ٣٠٣٠ (طبعة بغداد)، ٢٤ حزيران ٢٠٠٨، ص ١٥.

٢١- ويمكن اعتبار كل سفارة خارج العراق مركز فرعي، للتعامل مع البيانات الشخصية للمواطنين الساكنين خارج العراق.

٢٢- إذا قدرنا متوسط راتب الموظف الواحد بنحو ٣٠٠ دولار كمتوسط، في الشهر، فان راتب نحو ٣٠٠٠-٦٠٠٠ موظف ورجل امن في بنايات تلك المؤسسات التعريفية، ستكون بين ٨،١٠ مليون - ٦،٢١ مليون دولار.

٢٣- قارن مع، محمد محمد الهادي، توجهات أمن وشفافية المعلومات في ظل الحكومة الإلكترونية، مرجع سابق، ص ص ٢٩-٣١.

٢٤- وتشكل الفئات أعلاه النسب التالية من المجتمع العراقي، الموظفون نحو ٨% من المجتمع العراقي، طلبة الجامعات نحو ٧% من المجتمع العراقي، النخب الاقتصادية، المسئولون الحكوميون.



المصادر.

أولاً : الكتب :

- ١- بيل جيتس، المعلوماتية بعد الانترنت، ترجمة، عبد السلام رضوان، (الكويت، عالم المعرفة)، ١٩٩٨.
- ٢- ثامر العامري، جدلية العلاقة بين الفساد السياسي والفساد الإداري، في ندوة بيت الحكمة "الفساد الإداري، أبعاده القانونية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية"، تحرير، جمال إبراهيم الحيدري، (بغداد، بيت الحكمة)، ٢٠٠٨.
- ٣- سالم محمد عبود، ظاهرة الفساد الإداري والمالي، دراسة في إشكالية الإصلاح الإداري والتنمية، (بغداد، دار الدكتور للعلوم)، ٢٠٠٨.
- ٤- ممدوح الشيخ، التجسس التكنولوجي (سرقة الأسرار الاقتصادية والتقنية) دراسة في المجتمع ما بعد الصناعي، (مسقط، مكتبة بيروت)، ٢٠٠٧.

ثانياً : الدوريات :

- ١- خضر عباس عطوان، الأمن والإدارة الالكترونية في الانتخابات، جريدة الزمان (طبعة بغداد)، ١٧ حزيران ٢٠٠٨.
- ٢- خضر عباس عطوان، الأمن والإدارة الالكترونية للانتخابات في العراق، صحيفة الزمان (طبعة بغداد)، ٢٤ حزيران ٢٠٠٨.
- ٣- سالم سليمان؛ خضر عباس عطوان، الفساد السياسي والأداء الإداري، دراسة في جدلية العلاقة، مجلة شؤون عراقية، العدد ١، (عمان : المركز العراقي للدراسات الإستراتيجية)، كانون الثاني ٢٠١٠.
- ٤- محمد محمد الهادي، توجهات أمن وشفافية المعلومات في ظل الحكومة الإلكترونية، مجلة (cybrarians journal)، العدد ٩، يوليو ٢٠٠٦.

ثالثاً : الانترنت:

- ١- جابر حبيب جابر، الدولة، الغنيمة، صحيفة الشرق الأوسط اللندنية، العدد ١١٢٨٩، ٢٥ أكتوبر ٢٠٠٩
<http://www.aawsat.com/leader.asp?section=3&article=541465&issueno=11289>
- ٢- شيرلي دانييل، الاستخدام الاستراتيجي لنظم المعلومات، موقع بصائر المعرفة الالكتروني،
<http://www.blogger.com/profile/09507910893344258449>
- ٣- مالك القعقور، بيروت احتضنت الملتقى العربي الأول للبنية القانونية للتعاملات الرقمية،، «الثورة»
المعلوماتية تعم البلدان العربية من دون ضوابط ولا تشريعات، صحيفة الحياة اللندنية، ٣ آذار ٢٠٠٩
http://www.daralhayat.com/science_tech/03-2009/Item-20090302-c85f2b8a-c0a8-10ed-012b-29ed09bb0d2c/story.html